مقدمة المؤلف

بُحكم عملى كرجُل اقتصاد هاو، وحتى تأليف هذا الكتاب، كانت معظم أبحاثى واهتماماتى متمركزة حول الجوانب النَّظرية والأمبريقية لعلم الاقتصاد، خاصة فى ماليزيا وبعض دول جنوب شرق آسيا. لذلك، لابد من تقدمة لهذه المخاطرة فى الحديث عن ضمان الجودة، حتى لو كانت عن مدى إمكانية تطبيقها فى جامعات الدول النامية.

ولقد خدمْت كعميد لكلية الدراسات الدولية والآسيوية فى جامعة جريفث فى بريسين بأستراليا فى الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩١. وبحكْم الوظيفة، أُلقيت علىّ مسئوليات كثيرة، خاصة فيما يتعلق بضمان الجودة. وحاولتُ الاستفادة من خبراتى فى هذا المجال. فقد سبق لى الاشتراك فى الجهود المبذولة لضمان الجودة فى التعليم العالى، عندما عَملتُ فى أواخر ١٩٩٤ نائبًا لمستشار رئيس جامعة جريفث. وكانت أولى الجامعات بأستراليا التى تضم إدارة عليا لضمان الجودة ، وكنتُ الرجل الثانى المعينّ لهذه الوظيفة، وكانت الجامعات الأسترالية وقتها فى منتصف الطريق لضمان الجودة.

وبعد عامين من عملى نائبا لمستشار رئيس الجامعة، قضيتُ بضعة أشهر عام ١٩٩٦ فى غينيا لتصميم إطار أو بنية لنظام الاعتماد والتأهيل فى الجامعة، بالإضافة إلى وضع نظام لضمان الجودة فى قطاع التعليم العالى بها. وكنتُ عضوا فى فريق استشارى كبير، ضم نواب مستشارى الجامعة بأستراليا بتمويل من بنك التنمية الآسيوى. وكانت مهمة هذا الفريق وضْع الخطط لتحسين فاعلية وكفاءة قطاع التعليم العالى بغينيا. وعُدْتُ للعمل مرة أخرى فى غينيا عام ١٩٩٧، لتصميم برنامج للتطوير والتقييم فى قطاع الجامعة.

وفى أواخر عام ١٩٩٧، قضيتُ بضعة أسابيع فى موريشيوس كقائد لفريق صغير، كانت مهمته إعادة تصميم برنامج للإنماء المهنى لأعضاء هيئة التدريس فى قطاع الجامعة

بتمويل من البنك الدولى. وقبل هذه المشروعات بغينيا وموريشيوس، اشتركتُ عام ١٩٩٢ فى مشروع لبنك التنمية الآسيوى، خاص بالجامعات الموجودة فى الجزر النائية بأندونسيا. وكان الهدف من هذا المشروع تحسين قدرة عدد من الجامعات النائية على القيام بدور فاعل فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأندونسيا. وحُدِّدت له ثلاث مهام. أولاها: تحديد النماذج الحالية والمستقبلية للتنمية الاقتصادية فى المقاطعات التى توجد فيها جامعات. وثانيتها تقييم مدى قدرة هذه الجامعات على تحقيق التنمية فى المقاطعات وثالثتها اقتراح التغييرات المطلوبة فى البرامج الأكاديمية للجامعات، لمساعدتها فى القيام بدور فاعلٍ فى التنمية. ورغم أن المشروع لم يكن خاصا بضمان الجودة، إلا أنه تضّمن عناصرا اعتُبِرت فى نطاق الجودة.

وكتقدمة لضمان الجودة، تبدو هناك علاقة ورابطة قوية بين ضمان الجودة فى التعليم العالى والتنمية الاقتصادية. فالتنمية الاقتصادية فى الدول الغنية والنامية على السواء تعتمد بدرجة كبيرة على مدى وجود القوى العاملة الماهرة. وقطاع التعليم العالى يمكن أن يوفر المهارات العامة والمتخصصة المطلوبة. وضمان الجودة فى قطاع التعليم العالى يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة فى تحقيق فاعلية هذا القطاع، ويسهم بدوره فى التنمية.

تحريراً فى: يناير ٢٠٠١ ـ أستراليا

المؤلف

د.ل